

المحاضرة السادسة

نظام بروتون وودز

1 مؤتمر بروتون وودز ولأهم نتائجه:

بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شهد الاقتصاد العالمي هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية. مما أدى بأمريكا وبريطانيا في أوائل عام 1943 للتفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم لفترة ما بعد الحرب ولهذا الغرض نظمت مؤتمر في بروتون وودز بولاية نيو هامبشير بالولايات المتحدة في يوليو 1944 وحضر هذا المؤتمر 44 دولة وكان مهندسا المؤتمر هما جون مينارد كينز وهاري ديكسترو وايت وحاول المؤتمر تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف ضمان حرية التحويل بين العملات الدول المختلفة.

- وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.
- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
- الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.
- كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:
- إنشاء صندوق النقد الدولي FMI .
- إنشاء البنك الدولي للتمويل والإنشاء أو ما يعرف باسم البنك العالمي والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.

بالنسبة لقاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ 35 دولار لكل أونصة من الذهب حيث أونصة الواحدة تساوي 31.103 غ من الذهب، و التزمت البلدان الموقعة على الاتفاقية بأن تحدد سعر عملتها مقارنة بالدولار و كل تغيير في سعر التعادل للعملة لا بد من أن يخضع لموافقة صندوق النقد الدولي

أولاً، و اشترط على كل بنك مركزي أن يتدخل بالبيع و الشراء لعملته مقابل الدولار كلما ارتفعت أو انخفضت قيمة العملة عن نسبة 1 % عن سعر التعادل المصرح به- .

- كل العملات قابلة للتحويل إلى دولار و الدولار هو الوحيد القابل للتحويل إلى ذهب.

- تثبيت صرف العملات بالنسبة للدولار الأمريكي يعني أن تصبح جميع العملات مربوطة بشكل أو بآخر بالذهب من خلال الدولار وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات المرتبطة به ، ونتيجة لذلك تحول الدولار ليأخذ مكانة عملة الاحتياط الدولية الأولى.

ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة

-وضع نظام أسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها .

-تحقيق التوازن في موازين المدفوعات

-النظر في موضوع الاحتياطيات الدولية لتوفير السيولة الدولية

-الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

و في هذا النظام توقف استعمال الذهب كوسيلة للتسوية الداخلية ، و احتياطيات الذهب لكل الدول تم مركزتها في البنوك المركزية ، بينما الصفقات الدولية يتم تسويتها إما بالذهب أو بالدولار.

وحاول المؤتمر مراعاة عدة مبادئ أساسية نلخصها فيما يلي:

-سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية وينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف على الأقل في المدة القصيرة مع إمكان تعديلها في بعض الظروف إذا استوجب ذلك .

-من المصلحة زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات في كل دولة حتى ال تضطر الدول إلى اتخاذ سياسة قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات .

-تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية بإيجاد نظام التجارة متعددة الأطراف وتحقيق قابلية العملات للتحويل

- إن اختلال ميزان المدفوعات يعتبر مسؤولية مشتركة بين دول العجز ودول الفائض
- يمكن لمختلف المنظمات التعاون مع المنظمات النقدية لعلاج هذه الاختلالات المختلفة .
- إن أفضل الطرق لتحقيق التعاون النقدي هو استخدام منظمة دولية ذات وظائف محددة
- إن زيادة الاستثمارات الدولية أمر حيوي للاقتصاد.

لذلك أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما :

- 1-إنشاء صندوق النقد الدولي FMI .والغرض منه تحقيق استقرار أسعار الصرف و الإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد.
 - 2-إنشاء البنك الدولي للتمير والإنشاء BIRD أو ما يعرف باسم البنك الدولي والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية ، و لقد استهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية.
 - 3-وبالإضافة إلى المؤسستين السابقتين فقد انبثقت عن المؤتمر فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO ولكن لم تنفذ مباشرة وإنما ابتدأت بالاتفاقية متعددة الأطراف والمسماة بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 2117 و بمشاركة 01 دولة و بعد عدة جولات تمخضت جولة لأوروغواي عن إنشاء منظمة التجارة العالمية .
- ### 2-تدهور و انهيار نظام بروتن وودز:

أوكلت الولايات المتحدة الأمريكية مهمة الدفاع عن أسعار صرف الدولار و تحقيق الاستقرار فيه إلى الدول الأخرى و بشكل خاصة مجموعة الدول الأوروبية مما سمي سياسة اللامبالاة المفيدة انطلاقاً من تدخلات السلطات النقدية للدول للمحافظة على تقلبات أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار في حدود الهامش المتفق عليه . و كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها بزيادة مديونيتها قصيرة الأجل اتجاه الخارج ، و هذا محافظة منها على احتياطها الذهبي من الاستنزاف ، في نفس الوقت هذا الأسلوب من أهم مكاسبها من هذا النظام .

مع تزايد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي كانت تتراكم مبالغ متزايدة من الدولارات في البنوك المركزية الأوروبية و حين تجاوزت هذه المبالغ مقدار الاحتياطي الذهبي الأمريكي ظهرت الشكوك في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق وعودها بتحويلها إلى دولارات.

و لقد طلبت عدد من هذه الدول استبدال موجوداتها من الدولارات بالذهب و بشكل خاص فرنسا و أدى الإقبال على هذا الاستبدال إلى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة حيث انخفض من 18 بليون دولار إلى 11 بليون ما بين 1960 و 1970 . مما دفع الولايات المتحدة الحقا إلى تخفيض الدولار و إيقاف قابليته للاستبدال بالذهب.

أما قرار إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب فتم بدون التشاور مع صندوق النقد الدولي أو مع الدول الأعضاء. ومعنى ذلك هو انهيار قاعدة الدولار التي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مما اضطرت بعض الدول إلى تعويم عملتها.

استمر الدولار غير قابل للتحويل إلى ذهب بعد تخفيضه وظلت البنوك المركزية للدول غير قادرة على مبادلة الدولار بالذهب على أساس السعر الجديد. كما لوحظ ارتفاع سعر الذهب في الأسواق الحرة. كما أن الهدوء الذي ساد في أسواق الصرف لم يدم طويلا حتى بدأت حركات المضاربة في الاشتعال مرة أخرى. ففي عام 1972 وقعت ضغوط شديدة على الجنيه الإسترليني الأمر الذي أدى بالحكومة للعودة إلى تعويم الجنيه مرة أخرى في حين قامت كل من هولندا وسويسرا واليابان إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف تدفق الدولارات إلى أسواقها.

و في 1973 أعلنت سويسرا تعويم الفرنك السويسري. ثم بعدها أعلنت اليابان تعويم الين كما أعلنت الولايات المتحدة تخفيض ثاني في قيمة الدولار بنسبة 10 % وبهذا التخفيض فقد الدولار تماما مكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي. كما أن تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزاماتها بالتدخل لدعم الدولار وترك عملتها لتعويم بمثابة إعالة عن وفاة نظام بريتون وودز وأسعار الصرف الثابتة ، و لقد عرف الدولار أزمات عديدة بعدها ، و عرفت غالبية العملات التعويم بعد عدة محاولات فاشلة لإنقاذ النظام السابق ، و لقد لجأت أوروبا الغربية إلى إحياء النظام النقدي الأوروبي (الثعبان داخل النفق) و بدا العمل بالنظام منذ افريل 1972 . لكن مع وصول سنة 1973 و أزمة الدولار اضطرت إلى الخروج من هذا النظام و معظم الدول

الأوروبية عرفت عمالتها التعويم قبل التعديل . أما الدول النامية فقد تحولت تدريجيا عن ربط
عملتها بعملة رئيسية أو بسلة من العملات المتنوعة.

DR.SALHI SABRINA